مجلة أضواء

العدد التاسع و السبعون
تشرين الثاني/ 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات
www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد التاسع والسبعون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	زيارة معصوم للسعودية بعد المرجعية ... رسالة لمن ؟	بهاء النجار	مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية	3
2	فلسفة جيش المستشارين الأميركي في العراق	سعود الساعدي	المراقب العراقي	5
3	افكارعن مفاهيم وثقافة تشكيلات الحرس الوطني	جاسم المطير	الأتحاد الديمقراطي العراقي	7
4	التقشّفْ ----- الحذر أنّ الرغيف خط أحمر!!!	عبد الجبار نوري	الحزب الشيوعي العراقي	12
5	المصالحة الوطنية وآفاق نجاحها	زكي رضا	موقع بهزاني الالكتروني	15
6	الكم مقابل النوع في التعليم العالي	محمد الربيعي	بوك ميديا	19
7	هل توسيع صلاحيات مجالس المحافظات يحل أزمة الفساد ؟	مشتاق حسين العلي	العراق الأن	24
8	فوربس والصناعة العراقية	زاهر الزبيدي	واحة الغربة	26

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

زيارة معصوم للسعودية بعد المرجعية ... رسالة لمن ؟[1]

محتويات العدد

كان موقف السعودية من تشكيل حكومة العبادي هو الأكثر إيجابياً تجاه العراق منذ 2003 بعد أن كان مقاطعاً للعملية السياسية في العراق بعد ذلك التاريخ ، وربما ما دفع السعودية لذلك الموقف عدة أسباب منها تشكيل التحالف الدولي بقيادة الحليف الإستراتيجي للسعودية وهي الولايات المتحدة ومساهمة أكثر من ستين دولة في ذلك التحالف ووقوف السعودية موقف المتفرج أو المعارض لهذا التحالف يعتبر من الانتحار السياسي ، وكذلك اقتراب موجة الربيع العربي المدعومة وربما الموجهة من الغرب الى دول الخليج والتي بدأت في البحرين وطرقت ابواب المملكة وما تشهده مناطق الإحساء والقطيف إلا تجليات لذلك الربيع.

إضافة الى ذلك شعور السعودية بأنها قد ضيّعت أكثر من عشر سنوات من عمر التغيير في العراق ولم تستطع أن تحافظ على مصالحها فيه ، خاصة وأن عدوها الإستراتيجي إيران قد استغلت التغيير في العراق أمثل استغلال واستفادت منه أفضل استفادة ، فكان لإيران ممثلين لها بصورة مباشرة وغير مباشرة في الحكومة العراقية وكذلك الفصائل المسلحة التي أسست بعضاً ودعمت البعض الآخر وتمكنت من رفع مستوى تبادلها التجاري مع العراق ، واستطاعت أن تستفيد من العراق في الضغط على الولايات المتحدة لتحقيق ولو جزءً من أهدافها السياسية على المستوى الدولي ، وتمكنت من خلال العراق إسناد ودعم بشار الأسد رغم وقوف عدة دول لإسقاطه بما فيها السعودية وأغلب دول الخليج ، فهذه المكاسب الإيرانية من الأرض العراقية ربما حفّز الساسة السعوديين لتدارك ما قد فات ، فإذا أضفنا لها ما تعرضت له المملكة من هجمات من قبل القاعدة في السابق وداعش حالياً سيكون الدافع قوياً ومبرراً لفتح علاقات طيبة مع العراق قد لا تكون حباً بالعراق لكن بالتأكيد ستعود بالنفع على العراق والعراقيين.

ولكن ما الذي دفع الرئيس العراقي فؤاد معصوم الى زيارة المرجعيات الدينية ثم الذهاب ومن مطار النجف الشرف مباشرة الى المملكة السعودية ؟! قد يجيب البعض أن زيارته هي رسالة الى المجتمع الدولي والدول الإقليمية أن الساسة العراقيين ينظرون الى المرجعية الدينية على أنها

1 بهاء النجار – مركز اضواء للبحوث والدراسات الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الراعي الأبوي للعراقيين جميعاً وأن مواقفها الحكيمة أنقذت العراق والعراقيين من أزمات سياسية وأمنية وخلّصتهم من مآزق عدة ، بالنتيجة أن أي حوار عراقي مع أي جانب يجب أن يحضى بتأييد المرجعيات الدينية ، وعليه فلا بد من معرفة رؤية المرجعية حتى تتبين الخطوط الحمراء لتلك الحوارات.

ولكن ما يعاب على هذه الإجابة أن باقي الشخصيات السياسية من نواب الرئيس (مثل المالكي وعلاوي) لم يزورا المرجعية قبيل توجههما الى إيران والأردن ، ولا زيارة رئيس الوزراء حيدر العبادي لتركيا كان انطلاقتها من النجف وتحديداً من بعد زيارة المرجعيات الدينية ، وهذا يعني أن هناك رسالة خاصة مبعوثة من الرئيس العراقي فؤاد معصوم الى السعودية بأهمية معرفة موقف المرجعية الدينية من التحاور معها ، قد تكون أهمية هذه الرسالة نابعة من عمق الجرح الذي سببته المملكة السعودية للشعب العراقي مقارنة بغيرها من دول الجوار بما فيها تركيا والأردن اللتان لم يدخرا جهداً لدعم المجاميع المسلحة إما عسكرياً أو سياسياً ، وبالفعل قامت المرجعية بتوصية الرئيس معصوم بأن يبلغ الجانب السعودي بضرورة القضاء على مصادر الفكر الإرهابي والفتاوى التكفيرية بالتوزاي مع القضاء على تمويلها وعلى قياداتها العسكرية.

وهناك رسالة أخرى للمجتمع الدولي وهي أن يهتم برأي المرجعية وأن لا يضعه وراء ظهره ، وأراد الرئيس العراقي أن يُفهم المجتمع الدولي أن هذه المرجعية هي التي ينبغي أن تؤخذ بآرائها وأنها هي المؤثرة بالشارع العراقي والساسة العراقيين ، لذا فمن مصلحة المجتمع الدولي أن يتعامل مع تلك المرجعية بهذا المستوى العالي من التعامل والاحترام ، وأن لا يقدموا على خطوات لا ترضى به تلك المرجعية خاصة وأن مواقفها تدل على وجود مساحة مشتركة يمكن العمل ضمنها.

وربما كانت هناك رسالة أخرى يمكن ان نفهمها من زيارة معصوم للمرجعيات الدينية ، وهذه الرسالة داخلية وهي أن الساسة العراقيين بمختلف طوائفهم وقومياتهم يحترمون المرجعية الدينية ويقدّرون مواقفها الرشيدة ، وربما لو زار العبادي المرجعيات الدينية قبيل زيارته لتركيا لما وصلت هذه الرسالة الى الجمهور العراقي سياسيين وأفراد ، كما أن هذه الرسالة قد لا تصل لو زار المالكي المرجعيات الدينية قبل ذهابه الى إيران ، والفرق واضح بين زيارة معصوم وزيارة كل من العبادي والمالكي بسبب انتماء هذين الشخصين لنفس المذهب الذي تنتمي إليه المرجعية ، بينما شخص مثل فؤاد معصوم كردي وسني ورئيس للجمهورية ستعطي زيارته دلالات على أن المرجعية الدينية ـ على الأقل في الوقت الحاضر ـ تمثل استقرار البلاد والحفاظ على أمنه وأن احترام الساسة العراقيين للمرجعية الدينية احترام للشعب العراقي الذي ينتمي لهذه المرجعية ويحترم آراءها ومواقفها.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فلسفة جيش المستشارين الأميركي في العراق[2]

محتويات العدد

تعمل أميركا دوماً على توظيف قوتها العسكرية الضخمة من اجل إدامة هيمنتها ونهبها الاستعماري وتدعيم وضعها الإمبراطوري للقرن الحادي والعشرين عبر إيجاد حضور عسكري ومخابراتي ذكي وخفي أحياناً يفرضه صراع المصالح والمحاور الدولية ومتطلبات الاقتصاد والأمن العالميين .

ما جرى ويجري في العراق بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة يؤكد هذه الحقيقة فلم يكن التدخل الأميركي الواسع مجرد رغبة أميركية لتنظيم الأوراق وترتيب الأولويات العراقية بالتنسيق مع القوى الداخلية المهيمنة على المشهد السياسي من خلال إعادة رسم خارطة سياسية وبناء المنظومة السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بطريقة مؤسساتية مهنية على أسس عراقية وطنية بقدر ما كان هذا التدخل الشامل محاوله لإعادة إنتاج الواقع السياسي وتغيير معادلاته بما سينعكس على ملحقاته ومساراته العسكرية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية تمهيداً لتغيير ديموغرافي عبر تحويل العراق من ملعب ثانوي في ظل الأزمة السورية إلى ملعب رئيسي للصراعات الإقليمية والدولية ترسم من خلاله أمريكا خارطتها الجيو - سياسية للمنطقة وتلتحق معه البيئة السياسية العراقية والتوجهات الاجتماعية والاوضاع الاقتصادية تماما بالقطار الأميركي بعد الانتهاء من تحطيم القدرات والمرتكزات الوطنية العراقية عبر تشكيل حكومة "الصفقة" العراقية وفرض الأجندات الأميركية عبر الضغوط الخارجية والأدوات الداخلية من خلال ما سُمّي بـ"وثيقة الاتفاق السياسي" التي تنطوي الكثير من مفرداتها على صواعق تفجير موقوتة ومزمنة عديدة ليس أولها الاتفاق على قانون تشكيل الحرس الوطني "الطائفي" و "المناطقي" الجديد.

سددت الإرادة العراقية الوطنية حديثة التشكل بعد دخول قوى المقاومة المباشر على خط الازمة ضربة مباشرة ومفاجئة للمسار الأميركي في العراق عبر "لكمة" آمرلي الجانبية، ما دفع أميركا وعلى عجل لإعلان حلفها المزعوم "لمحاربة" الإرهاب الذي خططت له بعد هزيمة ادواتها في معركة القصير السورية، فعملت طوال ما يقرب من شهرين من انطلاق هذا الحلف بحسب المعطيات الواقعية والحقائق الميدانية على حماية ورعاية تنظيم داعش ومواصلة استثماره كأداة في خططها السياسية والعسكرية خدمة لمصالحها الإقليمية وأهدافها الجيو - سياسية وتوظيفه من أجل تدعيم الخيار العسكري عند الحاجة.

تغيّر المعادلات على الأرض بسرعة قياسية بفعل الجهد العسكري الوطني العراقي المسنود بفصائل المقاومة وبالدعم الإيراني فضلا عن الروسي فاجأ الإدارة الأمريكية وأربكها لما

2 سعود الساعدي – المراقب العراقي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

سيتركه من تداعيات على المعادلة السياسية الجديدة بمقاساتها الاميركية بعد الفصل الداعشي المنتهية صلاحيته قبل إتمام دوره، فبعد انقلاب مزاج البيئات الحاضنة لداعش وسقوط أكاذيب التهديدات الإرهابية لبغداد "صناعة الأعداء" ، بات من الضروري المباشرة بالجولة الثانية من المنازلة وفق تكتيكات جديدة تقوم على ضرورة زيادة عدد جيش المستشارين لتدعيم الوضع على الأرض، ومضاعفة النشاطات الاستخبارية والجهود التجسسية ورفع منسوب الطلعات الجوية لقطع الطريق على الجهود العسكرية العراقية وإثارة الأزمات وصناعة العوائق أمامها لإنقاذ الطبخة الاميركية المهددة بالاحتراق في "الفرن" العراقي.

ليس ما يجري هو انعكاس مباشر لفوز الجمهوريين الأخير في الانتخابات النصفية الأميركية الأخيرة، فالسياسات الأميركية الخارجية خصوصا، تُبنى على أسس استراتيجية ثابتة لا تتغير بتغير الحزب الحاكم، وانتماء الرئيس القادم، فالإدارة المسؤولة مكلفة بتنفيذ الاستراتيجية الأميركية ومعنية بابتكار طرق وأساليب وآليات مرنة ومتحركة جديدة بحسب المتغيرات والأحداث الدولية والإقليمية المستجدة وبناءً على المعطيات الميدانية التي تؤكدها التقارير المخابراتية.

الآثار الاقتصادية الضخمة الناجمة عن هزيمة أميركا في العراق وحربها في أفغانستان التي بلغت تكلفتهما ثلاثة تريليونات دولار تركت تداعياتها على التفكير الاستراتيجي العسكري الأميركي إذ أشرت حدوث تحولات جوهرية على طريقة معالجة المؤسسة العسكرية الأميركية - التي ترتبط ارتباطا وثيقا بفلسفة السياسة الخارجية - للمستجدات والأحداث العسكرية والأمنية الخارجية، إذ تبدو الساحة العراقية المصداق الأبرز والأحدث لهذه التحولات، هذه الاستراتيجية التي تقوم على تقليص حجم الجيش الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية بصنوفه البرية والبحرية والجوية وحتى قواته الاحتياطية وحرسه الوطني بناء على فكرة "جيش أصغر وأذكى" التي فرضتها تكتيكات حروب "الجيل الرابع" التي تقوم على توظيف ماكر من خليط ثنائي "التقنية المتقدمة" و "صناعة الإرهاب" في إطار سياسة تعويم الحروب وما سُمي مؤخرا بالحروب "المركبة" التي لا تتمايز ميادينها العسكرية والأمنية والمخابراتية عن ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذ تنطوي كل هذه المفردات تحت خطة شاملة تقوم على الاستخدام الكامل للأدوات التقليدية وغير التقليدية التي تعمل على تعدد محاور الاستهداف وتنوع أساليب المواجهة بما يشتت الجهود المضادة ويربك الخصوم.

"تكتيكيا" تأتي خطوة زيادة عديد المستشارين بعد الفشل الأميركي في الجولة الأولى من المنازلة بين أميركا والإرادة الوطنية العراقية و"استراتيجيا" تأتي في إطار إعادة قراءة مفاهيم الحرب والقوة والعسكرة الأميركية عبر المزج بين مفهوم القوة الناعمة والقوة الصلبة في إطار ما سُمّي بـ"القوة الذكية" والحرب "المركبة".

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

افكارعن مفاهيم وثقافة تشكيلات الحرس الوطني[3]

محتويات العدد

يدور في هذه الأيام حديثٌ متواصل في الصحافة العراقية ،وفي الاحزاب السياسية، وداخل البرلمان وأجهزة الدولة عن منظور عسكري مفترض بإزاحة بعض المخاوف وتقريب بعض الآمال المتناسبة مع البنية المتكاملة المطلوبة للجيش الوطني.

تواكبَ موضوع هذا المنظور بعنوان (الحرس الوطني) داخل البرلمان وفي مجلس الوزراء وبين القيادات العسكرية العليا في وزارة الدفاع ولدى جميع المتحدثين والساعين لتشكيله بعد الهزيمة التعيسة للقوات العسكرية النظامية ولقوات الشرطة في نينوى يوم العاشر من حزيران عام 2014 . هذه الهزيمة غير معروفة الاسباب من ناحية المسئولية العسكرية المحددة أو القانونية المثبتة أو من ناحية المشارب والمصالح الشخصية أو من ناحية الخصومات السياسية أو الطبقية بين حكام الموصل المحليين وأحقاد بعضهم ضد بعض بشكل متنامٍ أدى إلى إلحاق الأذى بمصالح ابناء الشعب الموصلي من الفقراء وغيرهم وتبادل الاتهامات السطحية المتضادة مع مركز الحكومة الاتحادية في بغداد من جهة، ومع مركز حكومة كردستان في اربيل من جهة أخرى.

هذا وذاك وغيره من أشكال المعاملات المسيئة للمواطنين الموصليين ادخل الطمأنينة السيكولوجية والطمأنينة العسكرية إلى صفوف عصابات الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) وإلى حساباتها الميدانية السريعة وفّر أمامها فرصة حصولها على امتياز رخيص الثمن باحتلال مساحات واسعة من مدن وقرى محافظتي نينوى وصلاح الدين ومن بعد في الأنبار وديالى. انتشرت وسادت بين المواطنين أعلى حالات من (الخوف) و(ألمداهنة) ومن ثم نزوح عسكريين ومدنيين إلى مدن اخرى بعد وضوح حقيقة انهيار القوة العسكرية الجماعية بنوع من انهيار هيبة الدولة العراقية بنمطٍ من أشكال الصراع الدرامي المرير كان قد قدّمه أمام اعينهم سلوك بعض (القادة الكبار) من ضباط الجيش العراقي. سلوك ناتج عن الخوف والاذعان للواقع الذي خلقته العصابات الداعشية في هجومها الوحشي المنقول من وقائع وجودها الإجرامي في سوريا، مما نزع الثقة والشجاعة من نفوس الضباط والجنود بسرعة لا مثيل لها . ليس ثمة معركة عسكرية بين (جيش نينوى) الكبير العدد ، الكثير العتاد، و(عصابات داعش) القليلة العدّ والعتاد قد جرت بين الطرفين ولا حتى بأدنى أشكالها في حزيران 2014 ، لكن هناك وضعاً مأساوياً من جهة أولى يخص التنظيم العسكري بمدينة الموصل ، يقابله هيجان

3 جاسم المطير- الأتحاد الديمقراطي العراقي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

سيكولوجي مغلـّف باسم الدين وتحت شعار (لا إله إلا الله محمد رسول الله) يضم اكبر جماعة دينية سوداء تفرّخت من تنظيم القاعدة الارهابي الدولي.

النتيجة السلبية الكبرى الناتجة عن واقعة العاشر من حزيران هي انحدار بانوراما الاحداث اللاحقة نحو أيادي العصابات الداعشية بما امتلكوا من اسلحة عسكرية ميدانية متطورة. صارت (داعش) قوة تتحرك بسهولة في مساحات غير قليلة من وديان محافظتي نينوى وصلاح الدين وحول جبال كردستان والصحارى الخشنة في الانبار وسهول ديالى وغيرها من المدن والاقضية والقرى اللصيقة. صار في العراق خصم عدواني، همجي، هستيري، خطير، يهدد الجيش العراقي والمدنيين العراقيين معتمدا على لعبة الإرعاب والتخويف والقتل والقهر والعقاب الجماعي، بتهجير الناس الامنين من بيوتهم وديارهم ، شاغلين الدولة بقضية جديدة اسمها (قضية النازحين) تتطلب من الحكومة القيام بمشروع إنساني جديد لنصرة مئات الآلاف من اللاجئين ،مما القى على عاتق وزارة المالية مهمة تمويل اجهزة الهجرة والمهجرين لتوفي نظام تموين مادي تكنيكي وتخصيص كل ما هو ضروري لمعالجة معاناة النازحين مما القى بصعوبات مالية كثيرة على خزينة الدولة.

هنا اصبح التمايز واضحاً في أعين جميع المسئولين الحكوميين ،والقادة السياسيين، والجماهير الشعبية .التمايز بين الوثوق بالجيش أو الوثوق بالسلطة الحاكمة ببغداد او الوثوق بالوحدة الوطنية او الثقة بالجماهير الشعبية نفسها لتحرير ما احتلته قوات داعش. كما صار الاعلام الحكومي والشعبي يدعو الى تحسين دور القوة العسكرية الوطنية وإعادة تأهيلها لدحر الدواعش والدعوة الى تعزيز اخلاقية الشجاعة الوطنية في المجابهة والقتال. اضافة الى ضرورة الحصول على سلاح امريكي والماني وفرنسي وبريطاني تحت قيادة آلاف المستشارين الغربيين ليوفر امكانيات القتال ضد ما يسمى بـ(دولة الخلافة الاسلامية) . خلاصة الحال اصبح وفق المعادلة التالية: تقوية الجبهة العسكرية في الداخل وتعزيز التحالف الدولي خارجياً لأن الجميع على قناعة بأن هاتين الجبهتين، الداخلية والخارجية ، سيكون لهما اثر شديد الاهمية على التخلص من تنظيم اسود مغلف بشعارات سوداء متسترة بالدين الإسلامي الحنيف.

من هنا ظهر الخطاب العلني وربما هناك سجال مستتر في الدوائر العسكرية حول ضرورة ايجاد وخلق نسخة جديدة من القوى العسكرية المقاتلة ، التي يمكن ان تتشكل بوقت اسرع وتتدرب بوقت اسرع ايضا ، ثم تتسلح سريعا لتكون قوة فرضية عسكرية تساعد الجيش النظامي في بعض الحالات والأماكن أو تكون بديلا للقوات النظامية في حالات واماكن اخرى. هذه النسخة العسكرية اسمها (الحرس الوطني).

ما هو الحرس وما هو اصل تكوينه وتطوره..؟ متى يكون حرساً خاصاً..؟ متى يكون عاماً..؟ متى يكون تلبية لحاجة الوطن في الدفاع عن نفسه ومتى يكون صارماً وعنيفا للدفاع عن تاج ملك او عن عرش دكتاتور أو عن مجموعة حاكمة ظالمة..؟ متى يكون فعلا مقاوماً ومتى يكون رد فعل يماثل فعل المقاومة الشعبية ضد الإرهابيين..؟

من الممكن الاجابة على كل هذه الاسئلة بالعودة الى بعض الامثلة من التاريخ العسكري، القديم او التاريخ الوسيط او حتى من التاريخ الحديث، حيث نجد ان التراث العسكري يحمل اسماء كثيرة عن الحرس. مثلاً هناك (حرس الحدود) و(حرس السواحل) و (الحرس الملكي) و

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

(الحرس الجمهوري) و (الحرس الخاص) و (حرس الشرف) و (حرس البلاط) و (ألحرس الامبراطوري) وهناك (الحرس الوطني) وهو موضوع مقالتي هذه.

لا بد من التذكير اولا أننا عشنا في المجتمع العراقي خلال مائة عام كانت فيها القوى العسكرية في كثير من الأحيان وفي كثير من الحالات قد ألحقت اكبر القمع والاهانة بكرامة ابناء الشعب العراقي وحقوقه. كانت القوة العسكرية العراقية غير منفصلة عن اجراءات قمع جميع الانتفاضات الشعبية في شوارع وأرياف وأهوار العراق واستخدام الطائرات الحربية لمهاجمة الفلاحين في الرميثة، والقرنة ،وسوق الشيوخ، خلال ثلاثينات القرن الماضي . كما لا ننسى ظواهر القتل والابادة بقوة عسكرية ضد (الآثوريين) في الموصل. كذا القول عن حروب العسكر العراقيين ضد حقوق الشعب الكردي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 2003 ولا ننسى ايضا، توافقَ بعض مصالح قادة عسكريين مع قادة فاشيين في حزب البعث حيث انتسبوا للحروب الداخلية والخارجية مارسوا فيها أبشع وسائل الاحتلال والعدوان والقتل والاجرام ضد دول الجيران أيضاً.

من المعروف أن اكثر القادة العسكريين العراقيين لا يملكون عناصر أو مؤهلات ثقافية بما فيها الثقافة العسكرية . في الأسبوع الماضي – كمثال - سألتُ عسكرياً عراقياً من ذوي الرتب العالية عما يعرفه عن المفكر العسكري المعروف ، الجنرال الأمريكي، جورج باتون، الذي تـُدرّس نظرياته في كل الكليات العسكرية بالعالم ، بما فيها في الاتحاد السوفييتي السابق ، حيث اعتمد في حربه ضد قوات هتلر بالحرب العالمية الثانية على نفس النظرية الألمانية حول (الحرب الخاطفة) وهي الحرب القائمة على (المباغتة المستمرة وعلى الهجوم المستمر).

أخبرني صديقي القائد العسكري العراقي، الرفيع الرتبة حالياً، انه لم يسمع باسم هذا (القائد) علماً أنني كنت قد أصدرتُ عن الدار العالمية ببغداد ، في منتصف ثمانينات القرن الماضي، ترجمة أهم كتبه وهو متوفر في المكتبات العراقية وفي مكتبات جامعات العراق وكلياته العسكرية. كما أخبرني صاحبنا القائد العراقي أنه لا يعرف شيئاً عن الجنرال الفيتنامي (جياب) الذي رحل عام 2013 عن مائة عام مليئة بالعلوم العسكرية.

هذا النقص الثقافي العسكري ارتبط عند كثير من القادة العسكريين العراقيين مع مسيرة عسكرية طويلة خلت من ثقافة العدالة وامتلأت بالتجاوز على استقلال القضاء والعدوان على حقوق الانسان ، مما أكد فعلياً تلك الحقيقة التي أشار إليها كارل ماركس حين وصف الدولة عام 1852 بأنها (التنظيم البيروقراطي الكبير) و(التنظيم العسكري الكبير). من الناحية الفعلية كانت هذه المقولة صحيحة منطبقة على كثير من المجتمعات والبلدان والحكومات والأنظمة والجيوش ،التي لا تحترم الشخصية الانسانية ولا كرامتها في مختلف العصور التي مرت على البشرية.

في العصر الحالي فأن نمو العلوم وتصاعد الثورة العلمية لم يكن دافعه يخلو من تنمية التكنوقراطية العسكرية على أساس الدراسات والابحاث الواسعة في جامعات باريس ولندن وروما وبرلين وموسكو وواشنطن وغيرها من الدول الرأسمالية، التي لا تكف عن تقوية جيوشها بالصواريخ وبأرقى الاسلحة الحديثة ،خاصة وان الكثير من كبار فلاسفة البورجوازية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ما زالوا يعتقدون ان خطر حرب عالمية ثالثة لم يختفِ ، بعدُ، من الكرة الارضية .. ربما من منطقة الشرق الأوسط الإسلامي بالذات تنطلق الحرب.

في القتال العسكري الحالي الجاري ببلادنا ضد عصابات داعش نجد الكثير من التنظيمات العسكرية ، من طوائف وقوميات عديدة. بعضهم يطلق عليها تسمية (الميليشيا) وبعضهم الآخر يطلق عليها تسمية (الحشد الشعبي) . في الحالين يمكن معرفة أن قادة وأفراد هذين المسميين يتحركون في ساحات القتال خارج السلّم العسكري المألوف وخارج نطاق درجاته وتبعاته واصوله وقوانينه بسبب وضعية تلك التشكيلات وأهدافها ، اي انها لا تتحرك بفعاليات التقدم التكنيكي المتلائم مع قدرات الجيش.. كما انها لا تفيد افادة طبيعية من الخطط العسكرية الشاملة في جميع ساحات القتال الحالية ضد عصابات داعش.

الواقع العسكري العراقي الحالي ولـدّ الدعوة لدى بعض القيادات السياسية والعسكرية بالحاجة الى تنظيم عسكري جديد اسمه (الحرس الوطني) يراد له ان يكون شرطاً لمعاونة الجيش العراقي في بعض الحالات والأماكن والمحافظات أو أن يكون بديلا للجيش نفسه في حالات أخرى وأماكن اخرى. لكن هذه الدعوة لم تقدر حتى الان تقديراً موضوعياً لا عند القادة العسكريين ولا السياسيين ولا البرلمانيين ،مما دفع البعض الى دعوة من نوع آخر بالعودة الى (نظام التجنيد الالزامي) الذي كان معمولا به قبل نيسان 2003 كوسيلة لتقوية الجيش العراقي واصلاحه، خاصة وأن احتمال إنشاء (الحرس الوطني) قد ينجرّ ، في التطبيق والتنفيذ، انجراراً ، عمومياً أو محدوداً، إلى سُلـّم الطائفية او القومية او المناطقية مما يجعل هذا الحرس بمواصفات ليست متسقة مع الجيش والشرطة المحلية وقواعدهما الأصولية. ربما يكون مستوى مردودها غير ايجابي ،خاصة إذا ما تذكرنا تجربة الحرس الاحمر عام 1966 في جمهورية الصين الشعبية حيث اقترنت فعالياته بالعنف ، تحديداً، ضد بعض الخصوم السياسيين للحكومة الصينية أو للحكومات المحلية . باختصار أقول أن جميع اصناف (الحرس الوطني) التي تشكلت تاريخياً في بلدان العالم منذ عهد الاغريق اعتمدت على كونها (قوات مسلحة شبه نظامية ذات مهمة دفاعية). الاغريق كانوا أول من اكتشفوا حاجتهم لما يسمى او يشابه مفهوم (الحرس الوطني) وقد كان معروف عنهم أنهم كانوا يكرهون الحروب رغم أنهم بذات الوقت كانوا من اشد المحبين لوطنهم وكانت فلسفتهم تقوم اساساً على (أشرف أنواع الموت هو الموت من اجل الوطن). كان الدفاع عن الوطن أهم عندهم من حب مباهج الحياة حيث: (شرف الوطن هو كرامة إنسانه). مثل هذه الثقافة العسكرية الوطنية القديمة يحتاجها ضباط جيشنا الجديد وجنوده. في عام 1956 وفي دورة تدريبية عسكرية صغيرة كان القيادي في الحزب الشيوعي العراقي محمد صالح العبللي يثقفنا بنفس هذه الاخلاقية الوطنية القائمة على التضحية بالنفس دفاعاً عن الشعب والوطن. كما كانت نفس المفاهيم وتجلياتها طقوساً واسعة الانتشار في صفوف قوات الانصار - البيشمركة - الشيوعية في كردستان خلال فترة الكفاح المسلح ضد نظام صدام حسين في ثمانينات القرن الماضي وقد برهن جميع الانصار الشيوعيين ليس على وعي تام بهذه المفاهيم فحسب، بل كانوا سعداء، مسرورين، وهم ملتزمين بها ، مثلما شاهدنا على الشاشة التلفزيونية قبل أيام سعادة قوات البيشمركة العراقية عند دخولها إلى مدينة كوباني لمقاومة قوات داعش.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

برزت فكرة (الحرس الوطني) في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها تلبية للتوسع في القتال خلال الحرب العالمية الثانية بعد زيادة حجم الجيش ، النازي والفاشي، إثر ظهور الاسلحة النارية السريعة الإطلاق وعدم قدرة الجيوش التقليدية على حماية الحدود والدفاع عن الوطن خصوصا في بلدان غرب أوربا . منذ ذلك الحين وحتى اليوم كثيرا ما يختلط مفهوم (الحرس الوطني) بمفهوم (الميليشيا) نظراً للتشابه الوظيفي بينهما بالرغم من تباينهما الجذري في التنظيم.

أن أي تشكيل للحرس الوطني يحتاج ليس إلى نص قانون او تشريع برلماني فحسب ، بل يحتاج إلى قدر كبير من دراسة واسعة، عريضة، لنماذجه المتنوعة ذات الخصوصية المتنوعة. كما يحتاج الى ضرورة فهم وثقافة وتاريخ هذا النوع من الحرس على مر العصور والتاريخ فبعض أشكال الحرس الوطني ليس اكتشافا جديدا ،بل هو متجذر تاريخياً وثقافياً، محدد بالحاجة الطبقية او الاستعمارية او العرقية او الطائفية او موروثة من ممارسات التشوه والاهانة والاعتداء على اجساد الناس وكرامتهم كما هو الحال في حرس الاس اس الهتلري والحرس القومي البعثي عام 1963 وهو الحرس الذي تحول في زمن سلطة صدام حسين 1968 – 2003 الى تشكيلات اكثر فاشية كما في (الجيش الشعبي) و(منظمة فدائيي صدام) و(جيش القدس) وغيرها.

ان الاتجاه نحو تأسيس (الحرس الوطني) بحاجة الى دراسة عميقة ودقيقة، خاصة اذا ما ادركنا ان المجتمع العراقي والسلطات الحاكمة لا يزالا يعيشان زماناً فلكياً من (المحاصصة الطائفية) إذ من المحتمل جدا ان لا تغيب هذه (المحاصصة) عن خيال بعض القادة والمشرّعين مما يجعل اسس تشكيل الحرس الوطني قائمة على رأسه وليس على رجليه..! أي ربما يتمايل الرأس نحو شكل طائفي ليس غير.

كما هو ضروري جدا الرجوع الى فكرة (الخدمة الالزامية) ودراستها بجدية للتخلص من كل أشكال التنظيمات العسكرية السردابية، التي لا يمكن ضبطها او ضبط خروجها على السياقات العسكرية النظامية، حيث برهنت وجودها الواقعي المنفلت، خلال السنوات العشر الماضية.

لا شك ان شراكة المصير الظاهرة، في هذه الأيام، خلال القتال الجاري حول محيط مدينتي (هيث وتكريت) وانتصارات القوات العسكرية العراقية بمساعدة طيران القوات الغربية وخطط مستشاريهم ربما يخلق ثقافة تحتية موحدة ، متميزة ، متماسكة، قادرة على بناء قوة عسكرية عراقية ، جديدة ، ذات تكثيف وطني أخلاقي رفيع لتطهير العراق من القوى الظلامية الداعشية.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التقشّفْ ----- الحذر أنّ الرغيف خط أحمر!!![4]

محتويات العدد

التقشف : هو مصطلح يشير في علم الأقتصادإلى سياسة الحكومة الرامية ألى خفض الأنفاق ، وغالباً ما يكون ذلك من خلال تقليص الخدمات العامة ، وفي كثير من الأحيان تلجأ الحكومات ألى الأجراءات التقشفية بهدف خفض العجز في الموازنة ، وغالباً ما تترافق خطط التقشف مع زيادة الضرائب ، والتقشف بالمعنى العام يقصد بهِ : صعوبة العيش وخشونتهِ بسبب عدم كفاية حاجيات الأنسان ، وهو في الأصطلاح السياسي : برنامج حكومي ذو طابع أقتصادي يستهدف الحدْ من الأسراف وزيادة الأنفاق على السلع الأستهلاكية ، وتشجيع الأدخار ، والعمل على مضاعفة الأنتاج.

كشفتْ اللجنة الأمنية النيابية : أنّ العجز في موازنة 2014 تتجاوز 23 ترليون دينار مؤكدةً أنّ هذا العجز يعتبر الأكبر الذي تشهد موازنات الدولة العراقية ، قال الدكتور صبحي الجميلي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي { أنّ عجز الموازنة هو عجز (أفتراضي) والعجز الأفتراضي هو كل دول العالم تضع في موازناتها نسبة عجز معينة لكي يكون هنك مجال للتصرّف بالموازنة ، ونأمل أنْ لايكون عجز حقيقي } أنتهى.

ثُمّ أنّ ظهور علامات العجز في الدول الثرية كالعراق حين تبلغ موازنتهُ 150 مليار دولا ، وأنّ أحتاطي النفط 112 مليار برميل ، ثاني أكبر خزان نفطي بعد السعودية ، وأنّ في العراق 74 حقلاً لم يستغل إلا 15 حقلاً فقط ، ومعدّلْ الدخل الوطني 90 مليار دولار حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2014 ، إذاً هناك حلولاً أقتصادية علمية آنية لتغطية العجز مثل : 1-هناك أتفاقية بين الحكومة والبنك الدولي حول الأقتراض بمقدار 4 مليارات دولار . 2- مبالغ الموازنات التي أرجعتها المحافظات للسنوات السابقة لعدم أنفاقها . 3- الأتفاق مع البنك المركزي لتخفيف الأحتياطي القانوني ألى 7 % بدلاً من 15% وتقليل الأنفاق الأستهلاكي 6-ترشيق وزاري بتفعيل قانون 21 لسنة 2008 بدل أنْ يكون هناك 28 وزارة تصبح 20 وزارة ، وتقليص النفقات الغير ضرورية للوزارات . 7- نقل الصلاحيات إلى المحافظات الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على البيروقراطية والمركزية في الأدارة . 8- وأثني على توصيات بعض النواب في مصادرة الأموال المنقولة والغير منقولة المتعلقة بملفات الفساد للمساهمة في تقليص العجز في الميزانية . 9- تحديد وتقنين الأيفادات الـي تسيّرها المحسوبية والمنسوبية ، وأصبحت سياحية وترفية !!!. 10- أعادة النظر في أملاك وعقارات الدولة التي بيعت إلى متنفذين في السلطة وألغاء أحقية البيع ، لأنّ هناك قانون يمنع هؤلاء المتنفذين من شراء أملاك الدولة وهم في

4 عبد الجبار نوري – الحزب الشيوعي العراقي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الوظيفة .11- تفعيل الضريبة ، وأعادة النظر بالبطاقة التموينية ، وفتح المجال للقطاع الخاص ----

هل يدرك رئيس الوزراء ؟ (التقشف يدفع ثمنهُ الفقراء)

أنّ خطورة ما يشاع عن أجراءات خطيرة للتقشف ستتبعها الحكومة لخفض العجز في الموازنة العامة ، وهل يتحمل الشعب العراقي ألآن وفي ظروفهِ الحالية الصعبة ؟ تبعات ونتائج أجراءات التقشف ، وأنْ صحّ فهو أعترافٌ صريحٌ وواضح في عجز الحكومة من أنتهاج سياسات اجتماعية وأقتصادية بديلة تهدف الى حفز الأقتصاد وأيجاد فرص عمل ، وخفض العجز في الموازنة بحلول ثورية وليس بعقلية موظفين لايملكون القدرة على الأبداع والخيال ، وحذاري التقرب من رغيف الخبز وقوت الفقراء والذين يشكلون 25 % من الشعب العراقي تحت خط الفقر ، وبطالة حقيقية ومقنّعة تزيد على 40 % ، أضافةً ألى أحتقانات أجتماعية واسعة ---- لأنّ التقشف حسب تعريف علم الأقتصاد : يهدف خفض الأنفاق من خلال تقليص الخدمات العامة ، وتترافق مع زيادة الضرائب ، بمعنى أكثر وضوحاً وتبسيطاً التقشف يعني مزيداً من صعوبة العيش بسبب عدم كفاية حاجات الأنسان الأساسية ، ومن يتحملهُ فقط هم محدودو الدخل والفقراء لأنها سياسات تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي للموافقة على القرض في سد عجز الموازنة وليس دفع عجلة الأنتاج كما ترى الأشتراكية العلمية.

لقد وقع المحذور/ عندما أتجهت حكومة العبادي بالأحتكاك بقوت وحياة الشعب من أجل التقشف وتعالج الخطا بالخطا بالوقت توفر علاجات علميه أقتصاديه تتبعها حتى الدول المتقدمة في علاج التقشف ،لآنّ حجب أستحقاقات المحافظات مع ضعف السيولة النقدية سيشكل ضائقة كبيرة خصوصاً في الميزانية التشغيلية ، وهذهِ بعض هذه الهفوات الحكومية بحق الشعب العراقي : 1-في بداية نوفمبر 2014 قررت وزارة التعليم العالي أيقاف صرف المستحقات المالية للطلبة المجازين دراسياً خارج العراق.2-أنّ وزارة التخطيط قررتْ تخفيف ميزانية محافظة بابل بنسبة 40 % لتصبح 281 مليار دينار بدلاً من المبلغ المخصص لها لغام 2014 أكثر من 402 مليار دينار(بالرغم من أنّها غير مشمولة بالبترو- دولار، وأنّها مجاورة للمناطق الساخنة) . 3- أوقفت وزارة المالية حصة ذي قار من ألأموال المدورة للعام الماضي . 4- تجميد الدرجات الوظيفية لموازنة 2014 والقرار يشمل جميع أنحاء العراق ، بعد انْ كان من المقرر 37 ألف درجة بما فيها حصة كردستان 17 % ، وذلك بالضغط على النفقات . 5- توقف الكثير من الأستثمارات في القطاع النفطي الحيوي الذي يوفر 93 % من ميزانية البلد . 6- حسب تأكيدات اللجنة المالية للبرلمان العراقي ، عمد العبادي إلى تقليص نفقات الموازنة لهذا العام 137 ترليون دينار أي ما يعادل 9 -117 مليار دولارمن أصل النفقات الأساسية التى كانت 171 ترليون دينار ، وأنّ هذا التقليص حجب 37 ألف درجة وظيفية حكومية جديدة من بينها أطباء ومدرسين . 7-ويدور الحديث في البرلمان تقليص الأنفاق على جوانب أنسانية كالأيتام ومشاريع التعليم الأولي . 8- تجميد بعض مشاريع البنى التحتية لتقليص النفقات والتخفيف عن العجز.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وأخيرا أختم هذا المقال اليتيم ألذي يحتاج إلى أثارة المواجع وزيادة الآلام على وطننا ألذي ينهب والمال العام المستباح {وهذاا تقرير أستلمتهُ هيئة النزاهة من السفارة الأمريكية يكشف ثروات بعض الأحزاب السياسية 550 مليار دولار أضافة إلى ما يمتلكهُ ساستنا ونوابنا يوازي حجم الميزانية الأمريكية----

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المصالحة الوطنية وآفاق نجاحها[5]

محتويات العدد

علينا قبل الخوض في هذه المقالة ، طرح سؤالين في غاية الاهمية، حول "المصالحة الوطنية" التي استجد الحديث عنها هذه الايام ..
أولهما : حول اذا ما كانت القوى السياسية الحاكمة اليوم لها مصلحة حقيقية في البدء بحوار جدي لبناء الارضية المناسبة لانطلاق قطار المصالحة الوطنية ووصوله الى محطته الاخيرة ؟ هذا القطار الذي فشل مرّات عدة لليوم في تجاوز الامتار الاولى من محطته على الرغم من المؤتمرات العديدة و المبالغ الكبيرة التي صرفت عليه، حتى ان بعض هذه المؤتمرات انعقد في عواصم بعيدة عن المحطة الرئيسية " بغداد" ومن هذه العواصم " هلسنكي" الفنلندية !!.

وثانيهما : ان كانت القوى التي ارتكبت الجرائم بحق شعبنا وهي التي يجب ان تكون ضمن مشهد المصالحة قادرة كي تنهي حالة عدم الثقة بين المكونات العراقية على الاعتراف بجرائمها وذنبها ومساهمتها في ان تكون اوضاع البلد كما هي عليه الان؟. ومن ضمن هذه القوى طبعا الميليشيات الطائفية التي يجب تفكيكها بقرار سياسي واحتواء اعضائها في المجالات المدنية دون العسكرية، على ان تكون هناك خطوات سياسية واقتصادية مدروسة لجذب اكبر عدد ممكن من التشكيلات الميليشياوية والقوى والكيانات السياسية التي من الممكن الاتفاق معها لعزلها عن "البعث"، الذي يجب ان يكون كحزب وليس كأفراد "من الذين لم تتلطخ اياديهم بدماء شعبنا" بعيدا جدا عن أي مؤتمر للمصالحة الوطنية ليس لانه لم يعترف لليوم بجرائمه الكبيرة ضد شعبنا ووطننا والمنطقة فحسب، بل لتعاونه الوثيق مع عصابات داعش ومساهمة اعضاءه من عسكريين ومدنيين في جرائم جديدة لا تقل بشاعة عن جرائم حزبهم منذ الثامن شباط 1963 وليومنا هذا ومن هذه الجرائم البشعة " جريمة اسبايكر ".

أن الدعوة الجديدة للمصالحة الوطنية التي تطرح هذه الايام ليست الاولى "نتمنى ان تكون الاخيرة"، فقد سبقتها دعوات عديدة ، منها على سبيل المثال طرح رئيس الوزراء السابق "نوري المالكي" خطة للمصالحة الوطنية من 24 نقطة في حزيران / يونيو 2006 كان من بينها ايجاد الاليات المطلوبة لمعاقبة مثيري النزاعات الطائفية وأنشاء "اللجنة العليا للحوار والمصالحة الوطنية" التي اوكلت مهام قيادتها لاكرم الحكيم المقرب جدا من المالكي ، الا ان اللجنة هذه وقفت عاجزة عن الاستمرار بعملها بعد ان الغى البرلمان مبلغ 65 مليون دولار كان مجلس الوزراء قد خصصها لها علما ان البرلمان كان يهيمن عليه ولليوم الاحزاب الشيعية. ما يدفعنا الى الاقرار بعدم جدية القرار الحكومي حينها نتيجة ضغوط الصقور في هذه الاحزاب

5 زكي رضا – موقع بهزاني الالكتروني

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وميليشياتهم وكذلك التدخل الاقليمي الهادف الى ابقاء العراق حلبة صراع مفتوحة لتصفية حسابات سياسية على ساحته.

وفي بداية شهر ايلول/ سبتمبر من العام 2007 ولمدة أربعة أيام أجتمع ساسة عراقيون ومنهم من كان يمثل مجموعات مسلحة في "هلسنكي" بفنلندا، وخرج المجتمعون حينها بأتفاق اطلق عليه "اتفاق هلسنكي" الذي خرج بتوصية تعهد فيها المجتمعون على "فتح مفاوضات من اجل المصالحة الوطنية"، وتضمن البيان الختامي لها اثنا عشرة توصية وتسعة أهداف سياسية كان أهمها هو "حل جميع الخلافات السياسية عن طريق الحوار الديمقراطي ونبذ العنف" و "تشكيل لجنة مستقلة تكون مهمتها الاشراف على عملية نزع اسلحة المجموعات المسلحة غير الحكومية". الا ان الذي حصده شعبنا من دعوة "المالكي" واتفاق "هلسنكي" لم تكن مصالحة الفرقاء السياسيين بل حربا طائفية راح ضحيتها مئات الالاف من المدنيين بين الاعوام 2006 – 2008 أي تحديدا بين مؤتمر هلسنكي وعام كامل على طرح المالكي لدعوته !!.

في حزيران / يونيو 2007 تم تشكيل لجنة بأسم "لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية" التي ارتبطت مباشرة بالمالكي شأنها شأن العديد من المؤسسات المستقلة الاخرى بدلا من ارتباطها بـ "اللجنة العليا للحوار والمصالحة الوطنية" ما ساهم في عدم فعّالية اللجنة التي اوصى المالكي بنفسه لأنشائها!! كما تم في ايلول / سبتمبر من نفس العام تشكيل لجنة خجولة فشلت في مهدها تقريبا بأسم "لجنة المصالحة الوطنية" من أعضاء في البرلمان العراقي وفق مبدأ المحاصصة مما زاد في فرص فشلها.

هناك أمور عديدة وقفت وستقف بالمستقبل ايضا - ما لم يتم تحجيمها - في نسف أية محاولة جادّة للخروج من عنق الزجاجة الضيق جدا والنجاح ولو الجزئي كبداية على الاقل في اعادة الثقة بين المكونات العراقية المتصارعة من خلال مؤتمر واسع للمصالحة الوطنية ، التي عليها ان تجمع جميع الاحزاب والكيانات السياسية العراقية بأستثناء البعث كحزب وليس كأفراد. وفي مقدمة هذه الامور هو التطرف الديني الذي تغذّيه فتاوى دينية غير مسؤولة تساهم في تأجيج الرأي العام على أساس مذهبي و أستمرار أمراء الحرب العلنيين والسريين في مراكز مؤثرة في الحكومة والبرلمان وهم يقودون في نفس الوقت ميليشيات طائفية خارجة عن القانون كونها تحمل السلاح في دولة "ديموقراطية" يحصر القانون فيها حمل السلاح بالدولة واجهزتها العسكرية والامنية فقط.
كما وستبقى عملية دمج اعضاء الميليشيا هؤلاء في الاجهزة العسكرية والامنية خطرا يهدد الامن والسلم الوطني مستقبلا والذي على الدولة ان ترفض هذا الطلب بتوفير فرص عمل لهم في المجالات المدنية كما ذكرنا.

أن مؤتمر المصالحة الوطنية المزمع انعقاده وهو الاوسع مثلما نقل عن العديد من المصادر لم يأتي لوجود نوايا حسنة هبطت فجأة على صانعي القرار السياسي العراقي، أو تعهدات مسبقة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

للعبادي اثناء طرحه برنامجه الانتخابي ، او وصول القناعات عند الساسة العراقيين على انهاء خلافاتهم تحت ضغط الشارع العراقي المغيّب واليائس من نجاح "ساسته" في معالجة أية أزمة، ولا من ضغط قوى واحزاب المعارضة في البرلمان العراقي او خارج البرلمان ابدا. بل جاء نتيجة التهديدات الكبيرة التي تهدد السلم والامن في المنطقة والعالم الغربي - اذا ما عاد الارهابيون القادمين منها الى بلدانهم - نتيجة تمدد تنظيم داعش الارهابي الذي اصبح مجرد وجوده وليس نجاحه أمرا غير مقبول دوليا واقليميا ولكنه مقبول داخليا وأن على مضض لتصفية الحسابات بين الفرقاء العراقيين انفسهم. لذا نرى وكما سرّبت العديد من المصادر عن نية العديد من الشخصيات المؤثرة في حواضنها والمتهمة بعضها بالارهاب من قبل الحكومة السابقة الحضور الى المؤتمر بضغط امريكي وخليجي.

على الرغم من الضغط الامريكي والخليجي تحديدا والعربي لحدود معينة في انجاح هذا المؤتمر الذي اعطيت بصدده ضمانات من قبل حكومة العبادي بان لا تكون شكلية كالتي سبقتها، الا اننا يجب ان نعترف بوجود مشاكل عديدة قد تساهم في نسف هذه المحاولة التي نحتاجها في هذا الوقت العصيب جدا من تاريخ شعبنا ووطننا لانهاء حالة الاقتتال وبسط الامن وعودة الحياة الى طبيعتها بأعادة عملية البناء. ومن أهم هذه المشاكل:

1- مشكلة كركوك والمناطق المتنازع عليها.
2- أجتثاث البعث.
3- توزيع الثروات.
4- العلاقة بين المركز والاقليم.
5- مستقبل المليشيات.

أن مثل هذا المؤتمر الواسع وبهذا الحضور الدولي والاقليمي وما سيطرح فيه من افكار وتوجهات ستكون متقاطعه بلا شك نتيجة ارث العداء الكبير والموروث من سلطات سابقة ابتداء من البعث وانتهاء بحكومتي المالكي، بحاجة الى شفافية عالية ومصارحة حقيقية من جميع الاطراف بما لها وعليها من مواقف سياسية خاطئة اقرب الى الجريمة تجاه البلد وشعبه. وعلى الحكومة و معارضيها ان يتحلوا بقدر عال من الشجاعة في تقريب وجهات النظر وايجاد الاليات المقبولة والحلول المنطقية القابلة للتنفيذ لحل جبل المشاكل الذي سيواجههم. وتحليهم بالشجاعة يتطلب منهم قبل كل شيء و من اجل فتح بعض الابواب المغلقة أدانة حقبة البعث الكارثية من الجانب السني وعدم الاصرار على وجوده كحزب بالعملية السياسية، والميليشيات الشيعية من الجانب الشيعي، مع تعهدات كوردية بعدم تصعيد الخطاب السياسي مع المركز عند اندلاع أية أزمة والتهديد بالاستفتاء والانفصال، واستمرار العمل مع بغداد لغرض التوصل الى حلول مقبولة للمشاكل العالقة بين الطرفين.

على الفرقاء العراقيين ولكي لا تكون نتائج هذا المؤتمر كاللواتي سبقته الاستفادة القصوى من

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هذا التواجد الكبير للقوى الاقليمية والدولية في التوصل لحل المشاكل التي من الممكن حلّها اليوم وترحيل المشاكل الاخرى الى آجال محددة بسقوف زمنية معقولة وتشكيل لجان سياسية وقانونية بعيدة عن نهج المحاصصة لمتابعتها، وكم سيكون مفيدا ان كانت هذه اللجان من خارج احزاب السلطة على ان يكون فيها ممثلين عنها لمتابعة اعمالها.

من الغباء ان يخوض المرء قتالا يعرف أنه سيخسره فلا تخوضوا ايها السادة قتالا خسارته وطنكم.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الكم مقابل النوع في التعليم العالي[6]

محتويات العدد

الخبر الذي اصدرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشأن اجتماع الوزير الدكتور حسين الشهرستاني، مع اعضاء من لجنة التعليم البرلمانية، لم يذكر شيئا مهماً عدا ان الاجتماع "ناقش استحداث جامعات عراقية جديدة تعني بالتخصصات التي يحتاجها البلد"، مما وفر لنا فرصة للسؤال عن نتائج هذا النقاش خصوصا في ضوء المعطيات التالية:

1- استحداث الادارة السابقة للتعليم العالي 10 جامعات جديدة في الثلاثة سنوات الاخيرة تعني "بالتخصصات التي يحتاجها البلد."
2- تاسستْ جامعات جديدة بسلخ بعض الكليات من جامعات اخرى متميزة تسعى للحصول على الاعتماد الدولي.
3- تاسيس جامعة خاصة بالبنات في بغداد بالرغم من وجود كليات خاصة بهن داخل جامعة بغداد.
4- توسع الجامعات الحالية بإضافة كليات وأقسام عديدة ليس لها بالضرورة علاقة "بالتخصصات التي يحتاجها البلد."
5- لا توجد حاليا اية دراسة حول حاجة مؤسسات الدولة والسوق الاهلي الى التخصصات التي يحتاجها البلد مما يلقى الشكوك على صحة مفهوم "حاجة البلد" عند الدولة.
6- معاناة الجامعات الحالية من ضعف المناهج الدراسية وضعف المستويات الاكاديمية للتدريسيين وضعف مهارات التعلم والتعليم للطلبة.

كما اشار الخبر الى مناقشة الاجتماع امكانية توسيع القبول للدراسات العليا وفي الوقت الذي يشن مئات من اصحاب الشهادات العليا العاطلين حملة واسعة تتضمن وزارة التعليم العالي وأعضاء البرلمان للمطالبة بتعيينهم. هل اخذ المجتمعون بنظر الاعتبار ضعف الدراسات العليا ومشاكل القبول فيها وشحة التخصيصات المالية، وانعدام حاجة الدولة والسوق الاهلي للشهادات العليا، وتخبط سياسة البحث العلمي، وضعف التعاون الدولي مع الجامعات الخارجية؟ هل كان في علم المجتمعين ان معدل ما يصرف على بحث طالب الدراسات العليا لا يزيد عن بضعة دولارات في مقابل 200 الف دولار كمعدل لما يصرف على طالب البعثة العراقي في البلدان الغربية.

سبب رغبتنا بالحصول على جواب حول نتائج الاجتماع يعود بالأساس الى الدافع الذي وراء كل ما نطرحه ونسعى لتحقيقه وهو اصلاح التعليم العالي لدرء انخفاض الكفاءة التعليمية

6 محمد الربيعي – بوك ميديا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والتدريبية و"الجودة"، وإيقاف الزيادة في الفاقد التربوي المرتبطة بنشوء الجامعات الحديثة، والذي يتطلب نهجا تربويا وإداريا وتعليميا مغايرا لما هو قائم حاليا، وليتمكن خريج الجامعة في يومنا هذا من ممارسة مهنته بصورة متقنة أو يتمكن من تنمية قدراته وقابلياته لكي يتقن مهنته.

هل ان الادارة الجديدة بصدد مراجعة قرارات الادارة السابقة في انشاء جامعات جديدة؟

وهل ان الادارة الجديدة ستتمكن من وضع سياسات جديدة لإحداث توازن بين مدخلات الكم وجودة المخرجات؟

اصبح موضوع الكمية مقابل النوعية في صدارة المواضيع التي تهم التعليم العالي والجامعات العراقية وبدأ الكثير من التربويين والتدريسيين من التذمر من استحداث جامعات جديدة في الوقت الذي لازالت فيه الجامعات الحالية تعاني من ضعف مزمن في مناهجها واساليب تدريسها، وشحة التدريسيين الأكفاء فيها، والنقص الرهيب في تجهيز مختبراتها وأبنيتها، وتوفير المساكن اللائقة لطلبتها، مما دفعني للتساؤل في مقالة سابقة " لماذا لازالت جامعاتنا في مؤخرة السلالم العالمية لتصنيف الجامعات؟ ولماذا يمتلئ "فولدر الايميل" في حاسبتي برسائل الشكاوي والتذمر من قبل اساتذة الجامعات (سبق وان ضمنت بعضها لاحقا في رسالة مفتوحة لوزير التعليم العالي)؟ ولماذا تنعدم الثقة بين العراقيين بأهلية خريجينا، خصوصا في المؤسسات الحكومية كالتعليم والطب؟ ولهذا، ليس غريبا ان تدور بداخل المجتمع العراقي قصص حول عدم كفاءة المعلم، وتخلف معلومات الطبيب. اليس من واجب الجامعات ان تكسب ثقة الناس بمنتوجاتها حالها حال اي شركة صناعية لإنتاج البضائع الاستهلاكية؟ من المسؤول عن قياس جودة البضاعة؟ واذا كانت البضاعة فاسدة، فمن المسؤول عن غلق المعمل؟ عمل الجامعات في المقام الاول هو في مجال التنمية البشرية حيث عليها التركيز على تطوير وتعزيز قدرات طلبتها في مجال المهارات بوضوح، وعلى نحو فعال وليس فقط في مجال نقل المعلومات بالتلقين والاجترار."

لم تعد مسألة عدم توفر معلومات وإحصائيات موثقة بشأن جودة التعليم ومستوى الخريجين مهمة لان هذه المعالم اصبحت واضحة من خلال تفشي البطالة، والبطالة المقنعة بين صفوف الخريجين، وضعف مهاراتهم الاحترافية والمهنية، وفرض امتحان الدور الثالث على رغم انف التدريسيين، وقبول طلبة في الجامعات على اسس اخرى لا تعبر عن تحصيلهم المدرسي والذي هو في بعض الاحيان مشكوك به بسبب تفشي الفساد وبيع اسئلة امتحانات البكلوريا.

ادى عدم وجود نظام متكامل وفعال للجودة وللاعتماد الاكاديمي للبرامج والجامعات الى تفاقم المشاكل. نظام الجودة والاعتماد نظام واضح ومحدد يعتمد على معايير اكاديمية لمنح الترخيص وإجازة للشهادة، وهو لا يمنح الا اذا استطاعت الكلية او الجامعة من تطبيق أسسه وشروطه، ولابد للاقسام والكليات والجامعات الحصول عليه لكي تتمكن من الاستمرار في ممارسة عملها لكونه وسيلة لتعادل الشهادات وللتغيير والتطوير. ومن دون تطبيق اسس ضبط الجودة والاعتماد ومعاييرهما (كالخطط الدراسية، وآلية التعليم والتعلم، وآلية التقييم والامتحانات، ومراقبة تقدم الطلبة وإنجازاتهم، والدعم الأكاديمي، والدعم اللامنهجي واللاصفي، ووفرة المصادر التعليمية، ومستوى البنية التحتية والخدمات، وعملية متابعة الخريجين والتواصل مع

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المجتمع المحلي، وتنمية مستوى كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية، وتطوير المناهج وطرائق التدريس، والمرونة التنظيمية والهيكلية) فان الجامعات ستستمر في ضخ منتوجات بصورة عشوائية وليس بالمستوى المطلوب ومعظمها لا يحتاجها سوق العمل.

وهناك سبب آخر مهم لركود، بل وحتى هبوط المستوى الاكاديمي وهو التوسع السريع في قبول الطلبة واستحداث اقسام وكليات وجامعات جديدة حيث تم اضافة 69 كلية و217 قسم و 48 فرع في الجامعات العراقية في خلال الثلاثة سنوات الاخيرة، بالإضافة الى 10 جامعات جديدة، بينما لم يتم اغلاق قسم واحد لانتفاء الحاجة الى اختصاصه او لعدم استيفائه لمستوى اكاديمي مقبول. وإذا كان سبب استحداث هذه المؤسسات التعليمية الجديدة هو "لاستيعاب العدد المتزايد من خريجي الثانويات وهو الحل الامثل لاستقطاب الاعداد الكبيرة من الطلبة الذين يمكن ان يلبوا حاجات المجتمع والسوق" كما تدعي الوزارة، يطرح سؤال عن مدى توفر القوى البشرية من تدريسيين وباحثين وقيادات ادارية كفوءة، وبيئة ملائمة من بنايات ومختبرات ومرافق أساسية. اننا نعرف جيدا ان عددا كبيرا من الاقسام والمراكز البحثية والجامعات تم استحداثها من دون توفر ابسط الشروط الاكاديمية والعلمية المعتادة في الجامعات العالمية (على سبيل المثال توجد في احدى الجامعات كلية ومعهد ومركز لهما نفس الاهداف العلمية)، ولم تستحدث نتيجة دراسات معمقة عن حاجة المجتمع والسوق وانما تمت لرغبة عميقة عند المسؤول العراقي في التوسع الافقي وضرب الارقام القياسية مقارنة بهذه الدولة او تلك من دون النظر إلى المستوى الاكاديمي والذي قد لا يختلف كثيرا عن مستوى الدراسة الثانوية، وكذلك إلى الحاجة الحقيقية للمجتمع.

كانت قرارات التوسع، بالحقيقة، قرارات سياسية بحتة، هدفها ايجاد مناصب جديدة وليس لاشباع حاجة المجتمع، وانما لاشباع حاجة القوى السياسية في مؤسسة تعليمية هائلة تقدس المنصب الاداري، فهو أسمى واهم عندهم من المنصب الاكاديمي. فدرجة استاذ (بروفسور) في نظرهم ليس لها اهمية بقدر اهمية منصب اداري في الوزارة، او عميد كلية او رئيس قسم ومركز بحثي، وتعتبر المناصب الجامعية تكليف وليس تشريف، ولهذا تجد هدف التدريسي في الحصول على منصب اداري اهم بكثير من تبوئ مركز علمي شرفي مرموق.

لقد أدت زيادة الجامعات في ارتفاع عدد الملتحقين من الطلاب دون أي اعتبار للقدرة الاستيعابية لهذه المؤسسات أو الموارد المتاحة لها. لذا أصبح عدد الطلاب فوق طاقة المرافق والبنايات والمختبرات في معظم الجامعات، واستعانت عدد من الجامعات بتدريسيين من جامعات اخرى وبعقود عمل جزئي. اخبرني عدد من اساتذة احدى الجامعات بأنهم يعملون في جامعة اخرى تبعد بحوالي ثلاث ساعات مما يضطرهم السفر مبكرا في الصباح والعودة مساء الى مقر اقامتهم. ما يمكن ان يقال عن المستوى العلمي والاكاديمي لهذه الجامعة ليس الا انها مجرد مؤسسة تعليمية تفتقد فيها شروط البيئة الجامعية المطلوبة. إن تحقيق الجودة اصبح مهمة صعبة للجامعات، فمن دون توفر تدريسيين متفانيين ومخلصين في عملهم وعلى مستوى عالي من التدريب والمعرفة ومرافق جامعية ملائمة وبيئة جامعية محفزة للتعلم والتعليم، لن تتمكن الجامعات من النهوض لتأدية واجباتها لتلبية احتياجات المجتمع والسوق بما فيها تشخيص وتطوير مواهب جميع الطلاب.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ان عملية ضمان الجودة هي الوسيلة الوحيدة لتطوير وتحسين التعليم في ظل اجواء التوسع الكمي الهائل في اعداد الطلبة، وزيادة الطلب الاجتماعي وفي هذا الوقت بالذات حيث تواجه دعواتنا بالاصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي مقاومة شديدة ورفض واضح لضرورة اعادة النظر قي التعليم الجامعي برمته من حيث هياكله وادارته وتنظيمه. لذا ادعو قيادات التعليم الجامعي الى التفكير والتخطيط لنظام تعليمي جامعي تتم فيه المواءمة بين الكم والنوع ويعتمد على:

1- وقف استحداث جامعات جديدة ليست لها بنايات، ولا مرافق ، ولا هيئة تدريسية مستقلة، ولا حاجة مجتمعية لها.

2- وقف استحداث جامعات جديدة للبنات. إن الفصل بين الجنسين في التعليم الجامعي خطوة خطيرة إلى الوراء، لا تقل خطورة عن سياسة الحكم المقبور في إحياء القبلية والعشائرية في المجتمع العراقي.

3- استيعاب الزيادة في أعداد الطلبة في الكليات والمعاهد التقنية.

4- الأخذ بمعايير الجودة في جميع مؤسسات التعليم العالي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب تأسيس هيئة او وكالة مستقلة للتقويم والاعتماد الأكاديمي، يكون من أبرز مهامها مساعدة الجامعات في تطوير وتحسين النوعية.

5- تقليص الدراسات العليا بدرجة كبيرة وربطها بحاجة مؤسسات الدولة وذلك بضمان وجود وظيفة ملائمة عند التخرج قبل المباشرة بمشروع البحث.

6- ضم الكليات والاقسام المتشابهة في كلية او قسم واحد داخل الجامعة الواحدة وبما يضمن تقليل عدد الاداريين من عمداء ورؤساء اقسام وموظفين وزيادة الموارد المالية المخصصة لتحسين البيئة الاكاديمية.

7- الغاء الدراسات المسائية للحصول على شهادات البكلوريوس في الاختصاصات الاكاديمية وتحويلها الى دراسات تدريبية على مستوى الدبلوم وتعليم المهارات لتحسين فرص العمل وتطوير الاداء.

8- تمديد اوقات فتح الجامعات الى الساعة السادسة مساء على اقل تقدير لكي يتم تحويل بيئاتها من بيئة مدرسية الى بيئة علمية وثقافية للتعليم العالي ولتعزيز روابط الطالب بالجامعة .

8- قبل الاقدام على اصدار قرار باستحداث اي مؤسسة تعليمية او بحثية ومهما كان حجمها يتم دراسة الموضوع دراسة شاملة تتضمن تحديد الاهداف وتحليل جدوى ودراسة تفصيلية لحجم القوى البشرية وعدد الطلبة وتقدير التكاليف وحاجة الدولة والسوق وتقدير الفائدة للتعليم العالي والاقتصاد الوطني، والتأكد من وجود دعم من قبل اصحاب المصلحة الحقيقيين، ووجود قيادة فاعلة للمشروع.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

واخيراً، من الواضح ان التحديات التي تواجه الجامعات العراقية لتحقيق الجودة في التعليم العالي هائلة، وتحتاج إلى التصدي لها ومجابهتها لتلبية احتياجات التنمية في العراق، ولكنها تحديات ليست مستعصية على الحل. إذ يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال الشراكة والتعاون على جميع المستويات، داخل العراق وخارجه على حد سواء، فليس من الضروري أن نضحي بالجودة لمجرد تحقيق زيادة في عدد طلبة الجامعات.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هل توسيع صلاحيات مجالس المحافظات يحل أزمة الفساد ؟[7]

محتويات العدد

أنعقد مؤتمر جمع السيد رئيس الحكومة مع المحافظين ورؤساء مجالس المحافظات , والغرض هو دراسة ومتابعة أسباب عدم تطبيق قانون " 21 " لسنة " 2008 " الخاص بتوسيع صلاحيات مجالس المحافظات والتي ظلت تراوح في مكانها بل أن تلك الفترة أي من "2008 – 2014 " شهدت تراجعا في الخدمات على كل المستويات بأستثناء أنجازات عمرانية محدودة في بعض المحافظات والتي لم تسلم تلك المحافظات من أنتشار بؤرة الفساد بوجوه متعددة ولكنها مخفية كالنجف مثلا بينما ظلت محافظة بابل والقادسية والمثنى والبصرة وواسط وديالى وصلاح الدين وألانبار ونينوى وكركوك تشهد صورا وممارسات كبيرة وخطيرة للفساد , ولاحظنا أن المجتمعين كانوا يركزون على عدم توسيع صلاحيات مجالس المحافظات وأجمعوا على أن التلكؤ في العمل من قبل مختلف الوزارات ولاسيما وزارة البلديات هو بسبب عدم تطبيق قانون "21" لسنة " 2008 " الذي ينص على توسيع صلاحيات المحافظات , ومما نخشاه أن يكون الدكتور حيدر العبادي رئيس الحكومة ألاتحادية – مع عدم حضور مسؤولي محافظات أقليم كردستان مما يجعل حديثنا عن أطلاق كلمة " الحكومة ألاتحادية " مجرد مزحة نخدع بها أنفسنا ونحن نشهد توجه البيشمركة الى كوباني في سورية عبر تركيا دون علم أو موافقة الحكومة ألاتحادية , وشرخ سيادي من هذا المستوى لم نر ونسمع من المجتمعين وهم محافظو ورؤساء مجالس المحافظات العراقية ولو أن بعضهم ظل يحتفظ بألاسم دون المضمون لعدم وجودهم الميداني في محافظاتهم مثل العزيزة نينوى وألانبار وصلاح الدين لم نسمع من هؤلاء مطالبتهم لآخوانهم في محافظات أقليم كردستان أن يلتحقوا للآجتماع معهم لآن وجود الوطن الموحد أهم من الوجودات الجزئية مهما كانت ألاسباب والمبررات التي يقدمها البعض لبقاء محافظات كردستان العزيزة تنأى بنفسها عن حضن الوطن ولاتذكره وتذكر حكومته المركزية ودولته ألاتحادية ألا في ألازمات أو في مسألة رواتب البيشمركة وموظفي ألاقليم , وعدم طرح مثل هذه ألاشكالات المهددة لوجود الدولة العراقية يعبر عن قلة وعي وطني وقلة ثقافة بأدارة الدولة الفدرالية ألاتحادية , ومن هذا الفقر الثقافي ومحدودية وعي مسؤولي المحافظات والذين وصل البعض منهم الى المناصب التي يشغلونها بطريقة تخالف كل ماللدول

7 مشتاق حسين العلي – العراق الأن

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الفدرالية من رصيد تنظيمي سياسي ومعرفي في هذا المجال ويمكن أن نضرب أمثلة ولا نبالي بمن يريد أن ينزعج ويغضب ويرفض مثل هذا التشخيص الذي ينطلق من مرارة مايعانيه المواطن العراقي من حرمان وتعسف جراء عدم أنصاف أحزاب السلطة وهي أحزاب المحاصصة لحرمة المناصب والمواقع حتى أصبح التعامل مع تلك المناصب " وزير , نائب , محافظ , رئيس مجلس محافظة , عضو مجلس محافظة عبارة عن حصد مكاسب حزبية فقط دون النظر لحاجات المواطنين في مسؤولين جديرين بالمسؤولية بمعناها المهني والحرفي والسياسي والتنظيمي , ومن هنا يمكن أن ندرس ونعرف لماذا لم يتم العمل وألانجاز كما يجب في مشاريع الخدمات في المحافظات , كما لم يظهر تبلور حيوي واضح في مستوى ثقافة ووعي عضو مجلس المحافظة , فأغلب المحافظين هم دون مستوى السلم الوظيفي في مراتب الخدمة , ونذكر بدون حرج : محافظ بابل الحالي صادق مدلول , ومحافظ ذي قار يحيى الناصري , ومحافظ ألانبار قبل ألاحداث ألارهابية ومحافظ صلاح الدين ولايختلف عمن ذكرنا بالمستوى وألاداء محافظ المثنى ومحافظ القادسية , أما محافظ كربلاء عقيل الطريحي الذي لم يقدم نجاحا يذكر في منصبه السابق مفتش عام وزارة الداخلية ولم يظهر عليه تقدم ملحوظ في أدارته لمحافظة كربلاء وترجع مسؤولية ذلك على السيد نوري المالكي رئيس الحكومة السابق الذي شهدت فترة حكومته تعيين الكثيرين من محافظين ومستشارين ممن يستوحش المنصب منهم وتزهد بهم الناس عندما يتعاملون معهم ويرجع ألاعلامي خائبا عندما يلتقي بهم ؟
فالمسألة في نجاح وتقدم عمل مجالس المحافظات هو ليس بتوسيع الصلاحيات من عدمه , وأنما المسألة هي طبيعة وعقلية ألافراد الذي يشغلون منصب أعضاء مجالس المحافظات الذين هم ورؤساء مجالسهم السابقون والحاليون بحاجة الى أعداد وتدريب وتثقيف فهم ناقصو ثقافة وفاقدو تجربة , والبعض منهم لم ينضج سلوكيا , ونواقص من هذا المستوى لايمكن تفاديها بسهولة , فالتعليم هنا ليس مناسبا لآن التمرد عند هذا الصنف هو المتوقع وأفشال العمل هو النتيجة وهذا مايحصل رغم توصيات المرجعية الدينية في النجف ألاشرف وتحذيراتها المستمرة من الفساد والفاسدين وشمل ذلك التحذير من فساد ألاجهزة ألامنية والعسكرية , لذلك مانحتاجه هو أصلاح أعضاء البرلمان وأعضاء مجالس المحافظات عندها تكون توسعة الصلاحيات مقبولة , أما أعطاء صلاحيات بهذا المستوى من أعضاء مجالس المحافظات الذين يحجزون مطاعما خاصة لهم ولعوائلهم ويدفعون ملايين الدنانير شهريا لمطاعم معروفة يفضلون ألاكل فيها ومنازلهم قريبة منهم وبقية العراقيين من عاطلي العمل والمهجرين لاقوت لهم فهؤلاء ليسوا أعضاءا يؤتمنون على شيئ , حدثني من أثق به : يقول أستأجرت أمرأة عراقية تكسي في عمان وقيمة ألاجرة ديناران أردنيان فأعطت للسائق ألاردني عشرين دينارا أردنيا ولما أراد السائق ألاردني أرجاع الباقي لها رفضت وقالت له بزهو : أنا زوجي نائب في البرلمان العراقي ؟ اختم بهذا وأترك التعليق لمن يحب أن يعلق

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

فوربس والصناعة العراقية[8]

محتويات العدد

صناعتنا ، لازالت تعاني من علة لم يشفع لها كل ما يتم إنفاقه من اجور وتخصيصات إستثمارية وتشغيلية في إنتشالها في واقعها المؤلم ، مئأت الشركات الصناعية التي تنتمي على مضض الى القطاع العام ومثلها تلك التي تنتمي الى القطاع الخاص .. لم تسطع أحد منها أن تتخطى بإنتاجها أو خدماتها حدود مدينة عراقية واحد أو حتى حي من أحياءها الى الإقليمية والعربية والدولية ، ومجلة فوربس *Forbes* الشرق الأوسط التي تعنى ، في جزء من تخصصها ، تقييم الشركات العربية ، ففي أخر قائمة لأقوى 500 شركة في العالم العربي .. خلت تلك القائمة من شركة عراقية واحدة تمكنت بستراتيجيتها الصناعية من تخطي الحدود المحلية لتتجاوز المحيط العربي والإقليمي والعالمي حتى ليكون لها تأثير مباشر حتى على حركة الأسواق العالمية .

شركات بتخصصات مختلفة منها في مجالات البتروكيمياويات والإتصالات والإستثمار والنقل والبنوك ، النصيب الأكبر ، والطاقة والإستثمار والصناعات الغذائية تخطت في أرباحها السنوية الـ 70 مليار دولار بإيرادات فاقت الـ 380 مليار دولار ولـ 11 بلداً عربياً هيمنت العربية السعودية على أغلبها مع دول الخليج العربي وبالطبع لم يكن العراق ضمن تلك البلدان ، فأين نحن الآن من سياسات الإغراق الخفية التي تجتاح الأسواق العراقية والتي أدت الى ضمور شديد في طموحات شركاتنا المتواضعة والتي تستهلك بقسوة كل التخصيصات التشغلية والإستثمارية بلا عائدات أو قيمة سوقية مضافة تشكل قفزة نوعية لإيرادتنا السنوية في الموازنات .

قد يكون ذلك ضرباً من الخيال أن تدخل الصناعة العراقية أو القطاع المصرفي العراقي ضمن حسابات مجلة فوربس لأسباب نعرفها جميعا وشخصت من أمد بعيد فالهالة التي صنعت حول الصناعة العراقية ومدى تطورها جعلتنا نعيش وهماً كبيراً وبغياب الخطط الصناعية الطموحة زاد التخبط وفقدنا وقت طويل كان بإمكاننا فيه أن نحاول أن نعبد الطريق أمام الفرص الصناعية أن تنمو في بيئة سليمة لتأخذ مجال تطورها لنشهد بعدها قفزاتنا النوعية في هذا المجال أو حتى لنعيد مجداً كان وهماً أضاعنا .

كما أن الأخبار التي تناولتها صحف يوم 9/24 ، صحيفة الصباح تحديداً ، عن تحذيرات من تعرض بعض المصارف الأهلية للإفلاس في المناطق الساخنة ومطالبات للبنك المركزي ووزارة المالية بخطط إنقاذ .

تتعاقب السنين وكل سنة تمر تجعل ولوجنا الى الصناعة العالمية أصعب فالتطور الكبير الذي يشهده العالم في كافة مجالات الصناعة والخدمات المصرفية ؛ جعلت من الصعوبة اللحاق به

8 زاهر الزبيدي – واحة الغربة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بسهولة فنحن أمام معضلة أكبر في مواكبة موجات التطور تلك والوصول الى خط الشروع الذي يجب أن يتطابق وما وصلت إليه ، هذا التطور التقني الهائل يحتم علينا أن نقفز بخطوات واسعة بأقدام يكبلها الواقع الأمني والفساد والتخلف الصناعي.

المئآت من الشركات الصناعية العراقية اليوم تعيش حالة الضياع ونحن كشعب ننظر الى الصناعة على قدر ما تملئه من فراغ في حياتنا وأحتياجات مواطنينا وقدر ما تضيفه من قيمة مضافة .

على الرغم من أن القطاع الخاص يستحوذ على 98.3% من إجمالي عدد الوحدات الصناعية العاملة في العراق والبالغة 17752 وحدة بمستويات تكنولوجية مختلفة ، إلا إن العمود الفقري للإنتاج الصناعي في العراق من نصيب النسبة المتبقية 1.5% المملوكة للدولة والتي تنتج ما نسبته 90% من الإنتاج الصناعي ، الكثير من تلك المصانع تعمل بمكائن قديمة جداً أدخلت التأهيل لعشرات المرات وتجاوزت عمرها الإندثاري بسنين.

وقبل أن نتحدث عن الخطة الإستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 علينا أن نتحدث عن ما حققته الخطة الخمسية من عام 2010 ولغاية 2014 التي صرح السيد وزير التخطيط السابق علي الشكري "لم تحقق اهدافها في الوصول الى الحد الذي رسمته الأمم المتحدة في تقديم الخدمات الإنمائية للمواطنين ، عازياً السبب الى عدم الأستقرار الأمني والسياسي " .

مئآت الآلاف من الفنيين والمهندسين لاعمل لهم ومعدل ساعات عملهم مخجل جداً وسبب ذلك يعود الى غياب التخطيط وغياب الحرفية لدى القائمون على تلك الشركات ومجالس إدارتها .. لا أعتقد أن لا أحد قادر على إستقدام المصانع والمعامل من الغرب أو من الشرق بطريقة نقل التكنولوجيا .. ولا أعتقد أن الموازنات الخاصة بالوزارات الصناعية والإنتاجية غير كافية لذلك .. أنما هو الفساد بعينه الذي يعيق كل خطوات تقدمنا والمحاصصة من تكبل إقدامنا على المستقبل .. وهنا لا نقصد بالفساد المالي لأننا لانملك دلائل عليه ولكننا نتحدث عن ما هو أخطر منه .. متمثلاً في إدارات تلك المصانع والشركات ممن لا يملكون القابلية الكاملة على الإنطلاق بشركاتهم التي أضحت بفعل بعض السياسات التجارية عبارة عن موّرد لبضائع القطاع الخاص وشركاته وبيعها لشركات القطاع الحكومي والحصول على فائدة منها يسدون بها رمق رواتب موظفيهم الذين بدورهم يعانون الإحباط بسبب جلوسهم بلا عمل .

الكثير من الخطط والإستراتيجيات تحمل رؤى قوية نحاول بها إجتياز محنة الصناعة لدينا ولكنها تصطدم بالواقع الأمني والسياسي والإجتماعي ، فنحن لغاية اليوم لم نسطع أن نوفر البيئة المناسبة لتحقيق الخطط وحالنا اليوم ليس بأفضل من حالنا خلال السنوات الماضية .. مآس كثيرة صنعتها البنادق والمدافع وصواريخ الطائرات.. وقد يكون القادم أصعب ، لا سمح الله ، ومستقبل الصناعة لازال في غيابت الجب وسوف لن يعرف له مصير واضح حتى تنجلي الغمامة التي تلبدت بها سماء الوطن أو أن يأتي من هو أهل لإخراجها من ظلمتها.. هذا ما يأمله الجميع .. حفظ الله العراق .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء